

عوامل تطور السياسة الأوروبية تجاه البلدان المغاربية

الأستاذ محمد يوسف

جامعة الجزائر، هذه الدراسة شكلت موضوع محاضرة شارك بها
الأستاذ يوسف في الندوة التي نظمتها جمعية البرلمانيين الجزائريين
بالمدرسة الوطنية للإدارة إحياء لذكرى التوقيع في 17 فيفري 1989 على
إتفاقية مراكش.

إن محاولة تصور ما ستكون عليه في المستقبل العلاقات القائمة حاليا بين
الاتحاد الأوروبي وبلدان المغرب العربي يقتضي العودة قليلا إلى الوراء
لتقييم النتائج التي تمخضت عنها الإتفاقات المبرمة بين الطرفين في الماضي
: وأيضا لتبين مدى فعالية الدور الذي لعبته هذه الاتفاقات في تنظيم
العلاقات التجارية والمالية وفي إيجاد حلول لمشاكل هذه البلدان.

ومعروف أن هذه العلاقات قد نظمتها ابتداء من سنة 1969 اتفاقات تجارية
بحثة ومحدودة المدة. كما أن الجزائر قد أبرمت في شهر أفريل 1976 اتفاق
تعاون مع المجموعة الأوروبية على غرار الإتفاقيين الذين أبرمت أحدهما كل
من تونس والمغرب والليزان يحملان نفس التسمية.

ولقد تطرقت هذه الإتفاقات آنذاك إلى تنظيم المبادلات التجارية التقليدية مع المجموعة الأوروبية. وما يجدر ذكره بهذا الصدد أن الميزة الأساسية التي طبعت المقاربة المتوسطة لسياسة المجموعة الأوروبية هو اتسامها بالطابع التجاري حيث كان الهدف المتوخى منها هو تسهيل الانتقال الحر للبضائع، والجدير بالإشارة أنه بعد انضمام إسبانيا والبرتغال سنة 1986 للمجموعة الأوروبية اضطرت هذه الأخيرة إلى تكييف المنتجات النسيجية نحوها للتحديدات الذاتية.

واقع ومستقبل العلاقات بين الإتحاد الأوروبي والبلدان المغربية

وما تجدر ملاحظته كذلك أن تطبيق الاتفاقات السالفة الذكر ودخولها حيز التنفيذ لم يحقق النتائج المرجوة منه وبالأخص الاتفاقات المبرمة سنة 1976 فيما يخص مثلاً عملية نقل التكنولوجيا فإن النقل لم يتعدى الإطار التجاري، فلم يمس لا القطاع الصناعي ولا القطاع الزراعي، وأن إقامة منطقة للتبادل الحر الفلاحي إن أمكن ذلك في مرحلة لاحقة أي بعد إقامة منطقة للتبادل الحر الصناعي بحلول سنة 2010 لن تستفيد منها البلدان المغربية إلا إذا أتيحت لها إمكانية تحقيق نقل حقيقي للتكنولوجيا وتحسين للإنتاجية في هذا القطاع.

وما كان كذلك سبباً في سلبية وضالة النتائج المتحققة التي أسفر عنها التعاون بين هذه البلدان هو عدم تقييد بلدان المجموعة الأوروبية بروح هذه الإتفاقات وإن تقييدت بحرفيتها وعدم مراعاتها لمصلحة الأطراف المتعاقدة الأخرى، من ذلك أنها لم تتردد في انتهاك بعض بنود هذه الإتفاقات، فالتجأت في بعض الأحيان إلى أعمال بنود الاستدراك أي البنود الإحترازية لا سيما في الأوقات التي اعتبرت فيها أن أوضاعها الاقتصادية متدهورة وأن وتيرة

النشاط الاقتصادي بها قد انخفضت فتوقعت انخفاض معدل أرباحية مؤسساتها الإنتاجية، في هذه الحالة فضلت عدم تطبيق بعض أحكام الاتفاق، وبذلك تكون قد عملت بالممارسات المقيدة.

والجدير بالذكر أن هذه الممارسات قد مست بصورة خاصة زيت الزيتون والمنسوجات وما تجدر ملاحظته كذلك أن البلدان المغاربية الرئيسية كثيرا ما عانت في علاقاتها مع المجموعة الأوروبية من عجز في ميزانها التجاري إزداد حجمه بمرور الزمن إلى درجة أنه أصبح في بعض الأحيان مقلقا نظرا لتدهور نسب التبادل الدولي الذي تمثل في اتجاه أسعار المواد المصدرة إلى الخارج نحو الانخفاض وذلك إبتداء من سنة 1975 دون أن يتوقف إنخفاض أسعار المواد المستوردة⁽¹⁾، كما أن أوروبا طالما ماطلت في إزالة الممارسات الحمائية التي تشكل عراقيل حقيقية أمام الصادرات الفلاحية لبعض البلدان المغاربية.

ومن الثابت أن جهود الاتحاد الأوروبي قد اتجهت في العشرية الأخيرة إلى محاولة النهوض باقتصاديات أوروبا الشرقية بعد أن أبدت هذه البلدان استعدادها للدخول في اقتصاد السوق وإراداتها في الإنفتاح الإقتصادي والسياسي على الخارج، فانصب اهتمام المجموعة الأوروبية على ربط اقتصاديات هذه البلدان بالقاطرة الأوروبية، عقب التغيرات السياسية والاقتصادية التي حدثت في أوروبا الشرقية والتي أدت إلى انكسار شوكة المعسكر الاشتراكي بانهيار النموذج السوفياتي. وهكذا شعرت بلدان جنوب

(1) لقد بادر المغرب بتغيير سياسته المتعلقة بإحلال الواردات عقب إنهيار نسب التبادل التي مس معدن الفوسفات سنة 1976 واضطر للإستعانة لمواجهة هذه الأزمة بصندوق النقد الدولي أما الجزائر وتونس فقد عدلتا عشر سنوات فيما بعد عن هذه السياسة أي إبتداء من سنة 1986 عقب انهيار أسعار النفط. فالبلدان الثلاثة كما هو معروف قد انتهجت سياسة تصنيعية وطنية مسندة على نمط إحلال الواردات تحت إشراف الدولة والتي كان الهدف من اتباعها تصحيح الإختلالات الناجمة عن حقبة خضوع هذه البلدان للسيطرة الإستعمارية.

المتوسط ولا سيما البلدان المغاربية بأن أوروبا قد تحولت عنها وأرارت ظهرها لها.⁽²⁾

ومن الانتقادات والمثالب التي وجهت إلى سياسة الإتحاد الأوروبي تجاه بلدان هذه المنطقة هو أن شعور التخوف والتوجس الذي عبر عنه أظهر كونه مصابا بالهاجس الأمني، الأمر الذي أدى به إلى تبني مواقف متناقضة تجاه بلدان هذه المنطقة فهو من جهة يعتبر بلدان حوض المتوسط كشركاء اقتصاديين عاديين، ومن جهة أخرى ينظر إليها على أنها تشكل خطرا يهدد أمنه واستقراره ولا سيما على صعيد الضغوط الديمغرافية والإستييطان السري وعلى صعيد الإرهاب المرتبط بتعاظم النزعة الدينية المتطرفة ذات الاتجاه المناهض للغرب، والجريمة المنظمة والمتاجرة بالمخدرات.

بهذا الصدد يعتقد البعض أن مشروع إقامة شراكة والمتمثل في منطقة التبادل الحر لا يمكن اعتباره عملا خيريا لوجه الله لا تنتظر منه أوروبا مقابل بل إن الأمر يتعلق أولا وقبل كل شيء بمصلحتها الأمنية التي تقتضي رفع درجة النمو الاقتصادي في هذه البلدان تخفيفا من حدة البطالة وعلاجا للأوضاع الاجتماعية المتدهورة. وبالتالي تقليلا من الهجرة نحو أوروبا، كما يعتقد بعض المحللين أن الإتحاد الأوروبي يمكنه على المدى البعيد الاستفادة من الإتساع الذي ستعرفه أسواق البلدان المغاربية التي تتميز بمستوى نمو ديمغرافي مرتفع، فهذه الأسواق سوف تعرف طلبا متزايدا بفضل ارتفاع مستويات دخل سكان هذه المنطقة المترتب عن الشروع في تطبيق الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية.

وما تجدر ملاحظته بهذا الصدد أن الاتفاقات التجارية المبرمة في السنوات الماضية قد أدت إلى إضعاف قدرة البلدان المغاربية على مواجهة

(2) Bichara Khider le partenariat euro-Mediterraneen après la conférence de barcelone les cahiers de confluence. l'harmattan. 1977 p 50 et s.

التحديات التي فرضها عليها التطور الاقتصادي العالمي والتي اضطرتها ودفعتها إلى الإلتجاء إلى الهيئات المالية الدولية طمعا في إيجاد حلول ناجعة لمشاكلها العويصة كمشكلة المديونية الخانقة وخدمة هذه الديون الآخذة في التزايد، والتي تطلبت معالجتها الاستفادة من إعادة جدولة هذه الديون⁽³⁾، وبالتالي قبول خضوع اقتصادها لبرنامج التعديل الهيكلي على المستوى الميكرو - اقتصادي وإدخال الإصلاحات الاقتصادية التي اقتضت تطبيق برنامج الاستقرار الاقتصادي لضمان التوازنات المالية الكبرى ولمواجهة الأزمة المتعددة الأوجه⁽⁴⁾.

فمن المؤكد أن هذه الإصلاحات تهدف إلى إدماج الاقتصاديات المغاربية في الاقتصاد العالمي، ذلك أن الهدف من تطبيق برنامج التعديل الهيكلي هو تحقيق التحرير التدريجي لهذه الاقتصاديات أو بعبارة أدق الإطلاق التدريجي للحرية الاقتصادية في هذه البلدان، فهذا البرنامج يتضمن إجراءات قابلة للتطبيق على المدى القصير ترمي إلى التقليل إلى أقصى حد ممكن من الاختلالات الماكرو - اقتصادية وإلى ربط قيمة عملاتها بالعملة القابلة للتحويل الحر بقصد تحسين قدراتها التنافسية، كما يتوخى هذا البرنامج التقليل من الانفاق العمومي، أما على المدى الطويل والمتوسط فإنه يهدف إلى رفع معدل النمو الاقتصادي وترقية الصادرات وترشيد الاستثمارات بقصد رفع القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني بأكمله⁽⁵⁾.

(3) Messaoud, Mentré l'avenir des relations unions. Européennes pays du Maghreb le quotidien El watan du 12 mars 1997.

(4) Abdelkader si Ahmed perspectives pour le partenariat Euro-maghrebin in panoramiques, politiques, cultures et sociétés marier le Maghreb a l'union européenne? Edition. Eddit panoramiques, carlet 1999 p90 à 96.

(5) نواف الرومي ماهو الخيار الأفضل في سياسات الخصخصة في الأقطار العربية خصوصاً هيكلية أو خصوصاً تلقائية الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخصخصة في البلدان العربية صادر عن مركز دراسات الوحدة العربية من ص 173 إلى ص 182.

وكذلك من الأسباب والعوامل الرئيسية التي أدت إلى فشل العلاقات في الماضي فشلا نسبيا بين بلدان المغرب العربي والمجموعة الأوروبية وبعبارة أصح إلى عدم نجاحها في تحقيق النتائج المرجوة منها هو طغيان الطابع الممركز بصورة مفرطة على آليات تسيير التعاون الاقتصادي والمالي، فهذا التعاون طالما بقي محصورا ومقتصرا على المستوى الحكومي وأن مستقبل هذه العلاقات يكمن في تفعيل سياسة اللامركزية، فمن الضروري تشجيع مناقشة مشاريع الشراكة على مستوى المؤسسات الإنتاجية والجماعات المحلية، فحتى تتحقق شراكة متعددة الأوجه يجب تسهيل الاتصالات وتكثيفها وتشجيع التشاور والتعاون بين كل الشرائح والفئات والمنظمات المهنية للمجتمع المدني.

كما أن السياسة المالية للمجموعة وسياستها في ميدان الاستثمارات المباشرة الخاصة لم تحقق نتائج معتبرة ولم تساهم في تخليص اقتصاديات هذه البلدان التي تعاني من مديونية خانقة وبطالة حادة ونمو ديمغرافي غير قادرة على التحكم فيه من الحلقة المفرغة التي مازالت تدور فيها.

كما أن هذه السياسة لم توفق في جلب الاستثمارات إلى البلدان المغربية والمتوسطة بصورة عامة وإذا قارنا حجم الاستثمارات التي أنجزت من طرف مستثمري بلدان المجموعة الأوروبية في كل من إسبانيا والبرتغال منذ فقط انضمامهما إلى هذه المجموعة سنة 1986 نجد أنها تفوق بكثير ما أنجزه هؤلاء من استثمارات في بلدان المغرب العربي منذ أكثر من ثلاثين سنة.

مدى تجانس وتقارب السياسات الاقتصادية المغربية

مما لا شك فيه أن انخراط إسبانيا والبرتغال إلى السوق الأوروبية المشتركة قد أدى إلى اكتفائها ذاتيا بالمواد الفلاحية المتوسطة مثل

الحوامض وزيت الزيتون، إذن توسيع السوق الأوروبية إلى إسبانيا والبرتغال قد أثر تأثيرا عميقا على التجارة الخارجية للبلدان المغربية المصدرة للمنتوجات الفلاحية وخاصة المغرب وتونس، إن هذه التقلبات في السياسة الأوروبية قد مست بصورة خاصة إقتصاد كل من المغرب وتونس اللذان انتهجا سياسة فلاحية تصديرية متفتحة متجهة أساسا نحو السوق.

أما الإقتصاد الجزائري فإنه لم يعان بطبيعة الحال من هذه التقلبات والاهتزازات، فالجزائر قد اعتدت دائما بخصوصياتها وحاولت المحافظة عليها ومازالت إلى حد الآن تعتد بخصوصياتها الإقتصادية والجيوسياسية والاستراتيجية، ففي الستينات والسبعينات تمكنت بفضل امتلاكها لموارد الطاقة من بترول وغاز من أن تتجنب مضايقات وضغوط المجموعة الأوروبية واختارت بحكم معطياتها الإقتصادية توجيه جهودها نحو تصدير الموارد الطاقوية والمعدنية مهمة نسبيا العمل على تطوير المنتجات الزراعية بل عملت على التقليل منها وحتى إزالتها وإلغائها كصادرات (مثل الخمور)، ولقد عمدت الجزائر إلى إنتهاج استراتيجية تصنيع شامل تقوده الدولة بفضل حيازتها لوسائل الإنتاج التي تؤدي بصورة منطقية إلى تدعيم القطاع الإقتصادي العام.

ونتيجة لارتفاع سعر البترول آنذاك وتحسين ظروف سوق المواد الطاقوية في السبعينات تمكنت الجزائر من تحقيق نتائج إيجابية في الميادين الإقتصادية والاجتماعية والعلمية والثقافية. أما التوسيع الأخير للإتحاد الأوروبي في شهر جانفي 1995 الذي شمل كل من النمسا وفنلندا والسويد فقد أحدث اختلال في التوازن الذي كان قائما بين أوروبا الشمالية وأوروبا الجنوبية وبذلك انتقل مركز الثقل نحو شمال القارة وبذلك فالبلدان الإثني عشر المتوسطية ومن ضمنها البلدان المغربية قد أبدت خوفا من أن

تجد نفسها مهمشة ومغفية أكثر لا سيما في حالة انضمام أعضاء جدد إلى الاتحاد من بلدان أوروبا الوسطى والشرقية.⁽⁶⁾

من جهة أخرى نجد أن التوجيهات الليبرالية لأغلبية البلدان المغاربية قد دفع هذه البلدان مجتمعة إلى المطالبة بمراجعة الممارسات الحمائية لبلدان الاتحاد الأوروبي التي تعوقها على تصدير منتجاتها الصناعية والزراعية نحو هذه الأخيرة، زيادة عن كون المبادلات الاقتصادية بين البلدان المغاربية ضعيفة وهذا راجع إلى سنوات القطيعة وفترة تباعد السياسات الاقتصادية التي كانت تتبعها هذه البلدان، أما في الوقت الحاضر فإن التطابق والتجانس في السياسات لا سيما الاقتصادية يكاد يكون تاما.

وما يجدر ذكره أن القيام في الفترة الأخيرة للسوق الأوروبية الوحيدة بعد التوقيع على معاهدة ماستريخ يحتمل أن تنجر عنه نتائج سلبية على بلدان المغرب العربي، ذلك أن حرية الانتقال المتاحة داخل الفضاء الاقتصادي الأوروبي للسلع ولرؤوس الأموال والخدمات قد تزيد من تفاقم العجز التجاري الذي تعاني منه بعض البلدان المغاربية إزاء بلدان الاتحاد الأوروبي.

وهكذا فبعض المنتجات لبلدان المغرب العربي الفلاحية والنسيجية التي عرفت في السابق صعوبات في تسويقها من المحتمل أن تتعرض لمنافسة أشد، لا سيما أن هذه الصعوبات لا تقتصر على حرية انقال السلع ورؤوس الأموال فقط لكنها تمس إنتقال الأشخاص، ذلك أن من أولويات إقامة السوق الأوروبية الوحيدة هو السماح بانتقال الأشخاص داخل الفضاء الأوروبي، الأمر الذي يؤدي إلى سيولة أكبر في تنقل اليد العاملة ذات الأصل الأوروبي داخل هذا الفضاء وهذا قد يشكل تهديدا بطرد العمال المغتربين من البلدان

(6) Azzouz Kerdoun Mutation et changements dans les relations internationales, de l'ordre bipolaire au nouvel ordre mondial in une decennie de relations internationales 1990-2000 ENA. publication de CDRA Alger 2001 p 19 et s

الأوروبية وأن عودة هؤلاء إلى بلدانهم الأصلية سيساهم لا محالة في ازدياد البطالة وحرمان هذه الأخيرة من موارد مالية هي في أشد الحاجة إليها.

ويرى بعض الملاحظين أنه يتعين على الطرفين السعي لإيجاد حلول ملائمة بحيث لا تكون على حساب البلدان المغاربية فتوقف تيار الهجرة المغاربية إلى أوروبا قد ينعكس بآثاره السلبية على التوازنات الاقتصادية والمالية للاقتصاديات المغاربية فهذه الهجرة تشكل كما سبق لنا ذكره موردا ماليا معتبرا من العملة الصعبة تتمثل في التحويلات المالية التي يجريها العمال المغاربة المقيمون في أوروبا، وهي تساهم بطريقة ما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه البلدان وفي إشباع حاجيات فئات لا يستهان بها من سكان هذه البلدان

ومما لا شك فيه أن البلدان المغاربية نفسها تتحمل نصيبا من المسؤولية في فشل علاقاتها مع البلدان الأوروبية وفي سلبية نتائج معاملاتها ومبادلاتها معها، فهناك بعض التدابير الضرورية التي يقع عبء اتخاذها والتكفل بمتابعتها على مستوى بلدان الاتحاد المغاربي، فطالما لم توحده هذه البلدان جهودها وتكثف مشاوراتها إزاء المجموعة الأوروبية فلن تستطيع الدفاع على مصالحها بشكل فعال ولن تستطيع اكتساب القدرة التفاوضية المطلوبة في مواجهة بلدان الاتحاد الأوروبي، فالسياسات الفردية القطرية لن تمكنها من تحقيق أهدافها، فالدفاع الأمثل الناجح على مصالحها لن يتحقق لها إلا إذا تكلمت بصوت واحد وتبنت في مواجهة شركائها مواقف متضامنة موحدة.

يبدو أن تبني واتخاذ هذا النوع من المواقف في الوقت الحاضر غير ممكن نظرا لعدم التفعيل الحقيقي وإلى حد الآن لآليات التشاور المغاربي رغم وجودها قانونيا، لكن يبدو أن البلدان المغاربية تفتقد هياكل إتحادية حقيقية، والإتحاد المغاربي المؤسس سنة 1989 بمقتضى معاهدة مراكش

والمكون من خمس دول مازال هشاً قليل التماسك والانسجام متعثراً لم تدخل آلياته حيز التطبيق حتى تكتشف نقائصه وثغراته واختلالاته وحتى يتم تصحيحها وإصلاحها⁽⁷⁾

وفي الوقت الحاضر البلاد المكونة له لا تستطيع التطلع إلى إضفاء الطابع المؤسساتي على علاقات الاتحاد مع الاتحاد الأوروبي فإن الخطوات والمساعي المنعزلة والانفرادية التي قامت بها هذه البلدان لا تساعد البتة على قيام حوار متوازن وفعال مع الاتحاد الأوروبي، وفي هذا الصدد ترى البلدان الأوروبية أن ما يمنع حقيقة من التوصل إلى نتائج إيجابية في علاقاتها مع البلدان المغاربية هو انعدام كيان سياسي متناسق مدعم بقدر كافي ومنسجم يمكن التفاوض معه بالشفافية والسرعة المطلوبتين وبكيفية تمكن من التوصل إلى حلول فعالة للمسائل المطروحة.

وفي المدة الأخيرة قام الاتحاد الأوروبي تحت تأثير التحولات الجيوسياسية الهامة التي حدثت بفعل انتصار النموذج الاقتصادي الليبرالي وأمام تعاظم وتصادم أخطار عدم الاستقرار الإقليمي وتجسيدا لرغبتها في مساعدة البلدان الإثني عشر على تحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية لأنها ضرورية لاستقرارها وتثبيت سكانها بإعادة تصور وصياغة سياسة متوسطة جديدة، وذلك ابتداء من سنة 1995 باقتراحها لنموذج شراكة جديد على بلدان حوض المتوسط الإثني عشر ومن ضمنها طبعاً البلدان المغاربية ولقد شكل مؤتمر برشلونة موضوعاً لهذا الاقتراح. إن الشراكة الأورو-متوسطية الجديدة المتولدة عن مؤتمر برشلونة المنعقد في 27 و28 نوفمبر 1995 قد وضعت قاعدة مشتركة لبعث سيرورة تعاون شامل بمعنى أن قواعد هذا التعاون لا تسري فقط على الميادين الاقتصادية والمالية ولكن تمتد

(7) Aomar Baghzouz le partenariat euro-Mediterraneen enjeux et perspectives pour les pays du Maghreb in une decennie de relations internationales 1990-2000 publication du CDRA 2001 p 137 et s.

لتشمل كذلك الميدان السياسي والأمني والقضايا ذات الطابع الاجتماعي والثقافي والإنساني، وتتمثل أهداف الشراكة المتوسطية الجديدة في :

1- تحديد فضاء مشترك للسلم والاستقرار عن طريق تعزيز الحوار السياسي والأمني.

2- إقامة منطقة ازدهار متقاسم عن طريق شراكة اقتصادية ومالية والإنشاء التدريجي لمنطقة تبادل حر أورو-متوسطية بحلول سنة 2010.

3- تحقيق التقارب بين الشعوب عن طريق إقامة شراكة اجتماعية وثقافية وإنسانية والتي ترمي إلى تحقيق التفاهم المتبادل بين شعوب المنطقة⁽⁸⁾.

أما برنامج العمل الملحق بتصريح برشلونة فقد عمد إلى إجراء جرد للإجراءات الملغوسة الواجب اتخاذها بغرض تحقيق الأهداف المسطرة وحتى تكتسب الشراكة الجديدة بعدها التعاقدي الحقيقي في إطار اتفاقات إشترك أورو-متوسطية.

وهذه الشراكة الأورو-متوسطية تركز على ثلاثة أنواع من الرهانات، فهناك الرهانات الاقتصادية والرهانات الأمنية والرهانات الجيوسياسية، والحافز الأكبر للبلدان الاثني عشر من تبني هذه الشراكة هو بطبيعة الحال إرادتها في تحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية الضرورية لاستقرارها، وأن شعوب جنوب الحوض المتوسط طالما عبرت عن إنشغالات أساسية تعتبرها كطموحات مشروعة وهي تتمثل :

أولا : في ضرورة العمل على تهيئة الظروف وتوفير الشروط الملائمة لتحقيق الانتقال التدريجي السلمي إلى مجتمع ديموقراطي.

(8) Federia Bichi Bruscelles et le Maghreb in panoramique Marier le Maghreb a l'union europeenne? p 200 à 204.

ثانيا : ضرورة إتاحة إمكانية دخول منتجاتها الوطنية الغير تقليدية إلى أسواق الاتحاد الأوروبي.

ثالثا : العمل على زيادة حجم الاستثمارات العامة والخاصة الوافدة إليها وأن يكون ذلك في القطاعات المنتجة وخارج قطاع المحروقات.

رابعا : ضرورة تلقي الإعانة المالية والثقافية الضرورية من طرف الإتحاد الأوروبي بقصد إنجاز برامج الإصلاح الاقتصادي وإعادة تأهيل مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية. فمما لا شك فيه أن الاستجابة لهذه الإنشغالات المشروعة سوف يمهّد الطريق لظهور مشروعات مشتركة قادرة على مواجهة المنافسة الدولية والمساهمة في تحقيق تنمية دائمة للبلدان المغربية.

ضرورة تأهيل المؤسسات لإقامة شراكة حقيقية

إن إنشاء منطقة للتبادل الحر يجب أن يعتبر كهدف بعيد المدى وفي حالة ما إذا أزيلت بصورة سريعة الحواجز الجمركية فإن ذلك سيؤدي حتما إلى إختفاء العديد من المؤسسات الاقتصادية لا سيما تلك التي تواجه صعوبات جمة في تسييرها، كما أن رفع الحواجز التعريفية المقترح على هذه البلدان سيؤدي حتما إلى انخفاض في إيراداتها الجبائية وهذا الانخفاض سوف يؤدي بدوره إلى نقص في قدرات الدولة على تقديم الدعم المالي للمؤسسات الاقتصادية العمومية وإلى التقليل من الانفاق العمومي مما يؤدي بدوره إلى انخفاض حجم الاستثمارات العامة، الأمر الذي يؤثر سلبا على مستوى العمالة وبالتالي على الدخل الوطني الإجمالي.

لذلك تطلب الأمر تخصيص فترة انتقالية طويلة نسبيا يتم خلالها تنفيذ برامج تأهيل المؤسسات ورفعها إلى المستوى المطلوب.

إن برامج التأهيل تهدف أساسا إلى تحديث مؤسسات البلدان المغربية وعصرنة جهازها الإنتاجي وذلك بقصد تحضيرها لمواجهة المنافسة الدولية وبالأخص الأوربية في إطار منطقة التبادل الحر حيث لن تستفيد بأية حماية جمركية، فالأمر يتعلق أساسا باستثمار موجه لتحديد وتحديث التجهيزات وتأهيل المستخدمين بواسطة إجراء دورات تدريبية وتكوينية وإدخال تقنيات جديدة للتسيير وأيضا تحسين نوعية الإنتاج.

إن تحقيق المجتمعات المتوسطة والمغربية لتطورها الاقتصادي وتقدمها الاجتماعي متوقف إلى حد كبير على قدرتها على اكتساب التكنولوجيا وأساليب وطرق التسيير العصرية التي تمكنها من استغلال مواردها وثرواتها الطبيعية وكفاءاتها العلمية ومهاراتها المهنية برشادة أكبر. وأيضا على مدى إستعدادها وقدرتها على التعامل والتعاون مع البلدان المتقدمة المصنعة ولا سيما بلدان الضفة الشمالية القريبة منها والتي تربطها بها علاقات تاريخية وثقافية وثيقة.⁽⁹⁾

ولأسباب جيوسياسية واقتصادية وعلمية لا مفر للبلدان المغربية من تقوية علاقاتها في جميع المجالات مع الاتحاد الأوروبي الذي يعتبر في نظرنا بمثابة القاطرة الحضارية التي من خلال الارتباط بها تتمكن من تحقيق إنطلاقها الاقتصادية.

وما المحاولات المتكررة والمطالبات الملحة من طرف بعض البلدان في الشرق والغرب للإلتحاق بالإتحاد الأوروبي إلا دليل قاطع على اقتناع هذه الأخيرة بإمكانية جنيها لمنافع وحصولها على فوائد عظيمة بانضمامها إليه. ومما لا شك فيه أنه لا يمكن تصور إمكانية تطبيق سياسة إندماج أورو-متوسطة دون قيام مؤسسات ديمقراطية تساهم في تقوية وتدعيم

(9) Messaoud Mentré le quotidien cite précédemment.

السيرورة الاقتصادية وأن تفعيل الشراكة الأورو- مغاربية التي هي آخذة في التبلور والتحقق في أرض الواقع بمرور الزمن تتطلب تقديم مساعدات اقتصادية وعلمية وتربوية وإعلامية معتبرة لبلدان جنوب المتوسط بصورة عامة وللبلدان المغاربية بصورة خاصة. مع العلم أن أجهزة الاتحاد الأوروبي قد سطرت برامج لهذا الغرض كما سبق لنا ذكره، فالهدف من وضع هذه البرامج هو تأهيل اقتصاديات هذه البلدان ورفعها إلى المستوى المطلوب بكيفية تمكنها من اكتساب الكفاءة الإنتاجية والقدرة التنافسية الكافيتين للدخول في منطقة التبادل الحر.

أما بالنسبة لبلدان حوض المتوسط الاثني عشر فإن الشراكة الاقتصادية في شكل إنشاء منطقة للتبادل الحر، رغم كونها لا تؤدي تلقائيا إلى تحقيق التنمية المتعددة الجوانب إلا أنها كفيلة بخلق الظروف المناسبة وتهيئة المناخ الملائم المؤدي إلى تحسين القدرة التنافسية لمؤسساتها الإنتاجية عن طريق إزالة الحواجز الجمركية والانفتاح على المنافسة الأجنبية وزيادة قدرة هذه البلدان على اجتذاب الرساميل والتكنولوجيا وأساليب وتقنيات التسيير العصرية كما يمكن لهذه الشراكة أن تؤدي إلى تأهيل اليد العاملة وتطوير القطاعات القادرة على التصدير إلى الخارج وأيضا على ترقية البحث العلمي والتطبيق التكنولوجي.⁽¹⁰⁾

إن إبرام اتفاقيات شراكة مع بقية البلدان المغاربية وأيضا الشرقية التي لم تبرم بعد مع الاتحاد الأوروبي مثل هذه الاتفاقية أمر ضروري، فبدون ذلك فإن الاختلالات الاقتصادية والثقافية والديمقراطية سوف تزداد استفحالا وقد يتولد عنها شرخ عميق يزيد من اتساع الهوة التي تفصل جنوب البحر المتوسط عن شماله.

(10) Azzouz Kerdoune opcit p 19 et s.

إن إنشاء منطقة للتبادل الحر ابتداء من سنة 2010 جدير بإساء دعائم اندماج اقتصادي إقليمي قد يكون في إطار العولمة مصدرا للإستقرار والسلم والأمن والإزدهار المتقاسم في المنطقة، فالعولمة تتمخض عنها لا محالة هجرة تبادلية أي في الإتجاهين، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الحركة الاجتماعية والتجارية وإلى زيادة التمازج الحضاري والتواصل الثقافي وبالتالي إلى زيادة فرص التقارب والتفاهم.

إتفاقية برشلونة سنة 1995 ومحدودية آلية التعاون الأوروبي-متوسطي.

إن الإتحاد الأوروبي قد اقترح في إطار سياسته المتوسطية المجددة على بلدان الضفة الجنوبية لحوض البحر المتوسط، إنشاء في أجل قريب نسبيا منطقة واسعة للتبادل الحر الأوروبي-متوسطية والتي من الممكن أن تؤدي إلى بروز منطقة للإزدهار المتقاسم المشترك وأعرب عن إرادته واستعداده لإعانة هذه البلدان ومساعدتها على تأهيل اقتصادياتها ولتحضيرها بشكل أفضل لمواجهة المنافسة الأوروبية. كما عبر عن رغبته في رصد اعتمادات مالية في إطار برامج ومخططات طبقا لما اتفق عليه يتم تسطيرها لتغطية فترات محدودة. وقد سميت بميدا واحد وميدا اثنائي كما وعد بالتشجيع على إنجاز عدد من عمليات الشراكة القطاعية.

لكن ما يمكن ملاحظته بشأن إقامة هذه المنطقة للتبادل الحر بحلول سنة 2010 أنها تقدم مشروع يستند أكثر على المنطق التجاري أكثر من استناده على المنطق التنموي. فهذا المشروع يفترض وجود أسواق فعالة وكفاءات تقنية ومهارات مهنية، كما يفترض وجود عرض متنوع ومدر للربح قادر على تمكين بلدان جنوب المتوسط ومن ضمنها البلدان المغاربية على الإندماج بصورة واعية وفعالة في أسواق الشمال كما يفترض امتلاكها لمؤسسات

قادرة على الإبقاء على تكاليف المعاملات في مستوى متوافق ومنسجم مع مقتضيات التنمية، وأنه يمكن أن يتحقق تمويل أفضل للتنمية. وبهذا الصدد يعتقد بعض المحللين الاقتصاديين أنه لا يمكن أن ننتظر من التبادل الحر أن يصحح من تلقاء نفسه الفوارق الموجودة، ذلك أن الاختلافات في المكنات والطاقت التكنولوجية هي التي تعكس التفاوت الملاحظ في مستوى النمو الاقتصادي.⁽¹¹⁾

كما أن العديد من الدراسات تشير إلى الدور الجوهري الذي تلعبه أنظمة الابتكار في تدارك التأخر وفي تقريب معدلات الإنتاجية، وأنه بدون تنويع العرض وزيادة قدرته التنافسية وبدون خلق قدرات تكنولوجية جديدة وبالأخص إمكانية العودة إلى معدلات نمو اقتصادي تتراوح بين 7 و8% والشروع في امتصاص الفوارق في الدخل الفردي ومعدلات الإنتاجية بين المجموعتين لا يمكن خلق شروط نجاح آلية منطقة التبادل الحر.

وبهذا الصدد يتعين تبني معيار صارم في الإنتقائية مقتضاه ترجيح كفة رؤوس الأموال الكفيلة حقا بخلق قدرات إنتاجية وطنية، وهذا لا يتم إلا بتفعيل إجراءات إنتقائية في مختلف الميادين والتكيف والتصويب المستمرين للهياكل والمؤسسات قصد مواكبة التغيرات الحاصلة في الاقتصاد العالمي.

وبذلك فقط يمكن توسيع وتنمية وترقية قدرات التكوين والتعليم ولا سيما القدرات التكنولوجية وأن الدولة بهذا الصدد تضطلع بوظائف هامة يتوقف على أدائها إدماج هذه البلدان في التقسيم الدولي الجديد للعمل.

فمما لا شك فيه أن الدولة في هذه المرحلة تستطيع الإضطلاع بدور مجدد وهذا الدور يبدو حاسما في ميدان معالجة اختلالات السوق ونقائصها لا

(11) Abdelkader Sid ahmed opcit. p 90 à 96.

سيما تلك المتعلقة بالإعلام وبضرورة إضفاء مرونة أكبر على الإقتصاد. إن إطلاق الحرية الاقتصادية ليس غاية في حد ذاته لكنه وسيلة للقضاء على مظاهر الجمود الهيكلي والمؤسساتي التي غالبا ما تعوق عملية تعبئة الطاقات الفردية وحتما فإن بلدان الضفة الشمالية لحوض المتوسط سوف يستفيدون من التغيرات الهيكلية والمؤسساتية الحاصلة على مستوى اقتصاديات بلدان الضفة الجنوبية في شكل مبادلات ديناميكية متنوعة وتثبيت جغرافي دائم لسكانها والتقليل إلى أقصى حد ممكن من الأضرار والمساوئ المترتبة عن انعدام الاستقرار السياسي والاجتماعي.

إن تحرير اقتصاديات هذه البلدان أي إطلاق الحرية فيها لا يمكن إلا أن يكون تدريجيا أي يتم عبر مراحل عديدة، ذلك أنه سيساهم في خلق السوق وفي ترقية المنافسة بعد إدخال آلياتها تدريجيا وفي تجنب إعاقه مسار التغيير الهادف إلى تكوين أجهزة إنتاجية وطنية حقيقية وإطلاق الحرية الاقتصادية المتعددة الأوجه يمثل وسيلة فعالة لامتناس الرروع وشبه الرروع داخل الإقتصاد لكنه يمكن أن يصبح مصدرا لرروع جديدة من خلال عمليات الخصخصة وبذلك يتسبب إن لم تتخذ الإجراءات اللازمة في خلق وضعيات احتكار فعلي كما هو واقع حاليا في بلدان أوروبا الشرقية.

إن إطلاق حرية الواردات لا يمكن أن يكون إلا تدريجيا للحفاظ من جهة على مستوى الإيرادات الجبائية (الحقوق الجمركية) التي تعتبر ضرورية في مرحلة إدخال آليات اقتصاد السوق وأيضا لحماية القطاعات الاقتصادية الجديدة بالإستفادة من المزايا النسبية الديناميكية، وهذا لن يتأتى إلا بإنجاز أعمال شراكة في مجالات عديدة، الغرض منها خلق قدرات تكنولوجية معتبرة وتحسين فعالية أنظمة التكوين وأساليب التسيير وتحديث الهياكل القاعدية وإنشاء أنظمة تمويل ملائمة وحماية البيئة واستيعاب التقدم التقني المنجز على المستوى العالمي.

وبغير ذلك لن يتحقق الإدماج المتوازن والفعال لبلدان الضفة الجنوبية ومن ضمنها البلدان المغاربية في النظام العالمي للمبادلات، وهذا الإدماج هو من طبيعة جديدة بمعنى أن دخول بلدان الضفة الجنوبية في التقسيم الدولي للعمل لم يعد مبنيًا على التخصص القديم في تصدير المواد الخام والمنتجات الأولية وإنما أصبح يتمثل في قيام المبادلات بين الصناعات المختلفة، الأمر الذي يتطلب من هذه البلدان الشروع في إعادة هيكلة صناعاتها، وبغير ذلك لن تستطيع هذه البلدان اكتساب قدرة تنافسية هيكلية خارجية.

إن الدخول في شراكة متعددة الجوانب مع الإتحاد الأوروبي يقتضي من هذه البلدان تحرير مبادلاتها ورفع الحواجز الجمركية وإزالة العوائق أمام انتقال السلع ورؤوس الأموال والخدمات، بمعنى إلغاء الحماية التعريفية لمؤسساتها الإنتاجية التي كانت تستفيد منها مما يؤدي لا محالة إلى زوال وإنقراض العديد من الوحدات الصناعية العمومية والخاصة، الأمر الذي قد يعرض هذه البلدان لأزمات خانقة قد يستعصي حلها والتي من آثارها انخفاض الأجور وازدياد إنتشار البطالة وارتفاع الأسعار وتدني القوة الشرائية لشرائح عريضة من المجتمع وتفاقم ظاهرة الفقر والبؤس مما يؤدي بدوره إلى قيام إضرابات عمالية وظهور حركات تدمير اجتماعي، وبالتالي إلى انتشار الاضطرابات الاجتماعية. لكل هذه الاعتبارات والمبررات اشترطت بلدان الضفة الجنوبية في مفاوضات برشلونة والندوات التي مهدت لها التزام الاتحاد الأوروبي بإعانتها ومساعدتها على اجتياز هذه المرحلة الانتقالية بسلام وإطمئنان، بحيث تتفادى التعرض لهزات عنيفة فجائية قد تكون سببا في زعزعة استقرارها الاجتماعي والسياسي وأن تكون التعويضات الممنوحة لها متناسبة مع التضحيات المقتضاة منها والتي يراود أن تتحملها.

المراجع

د يوسف محمد الشركة الأورو-متوسطية وآثارها على بلدان اتحاد المغرب العربي مجلة الإدارة العدد 2 / 2000 الجزائر، صادرة عن المدرسة الوطنية للإدارة.

— جمعية الاقتصاديين الليبيين واقع الاقتصاديات وآفاق الاندماج وقائع ندوة عقدت في مدينة بنغازي خلال الفترة الممتدة من 11/30 إلى 12/04/1991.

د. أحمد فريد مصطفى، محمد عبد المنعم عفر الاقتصاد العالمي مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 1999.

نواف الرومي — ماهو الخيار الأفضل في سياسات الخصوصية في الأقطار العربية خصوصية هيكلية أو خصوصية تلقائية الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخصوصية في البلدان العربية صادر عن مركز دراسات الوحدة العربية من ص 173 إلى ص 182.

References bibliographiques :

- Paul R. KRUGMAN - La mondialisation n'est pas coupable - vertus et limites du libre échange, Casbah - Editions, Alger, 1999.
- Abdelkader Sid Ahmed - Perspectives pour le partenariat euro-maghrebin - In panoramiques, politiques cultures et sociétés - marier le Maghreb à l'union européenne ? Edition Eddif panoramiques, corlet 1999.
- Mohamed Ben El Hassan Alaoui - Le Maroc et l'union européenne à l'aube du XXI siècle
- In panoramiques, op. cit 1999.
- Abdelfattah GHORBEL - Les enjeux de la zone de libre échange, Tunisie - union européenne - In - panoramiques op. cit, 1999.
- Marie - France l'héritier - avec la collaboration de Christian CHA-

VAGNEUX - Le fond monétaire international et les pays du tiers monde. I.E.D.E.S - collection tiers monde P.U.F, Paris 1986.

- Michel CHOSSUDOVSKY - La mondialisation et pauvreté, les Edditions El-Hikma, Alger année 2000.

- Aomar BAGHZOUZ - Le partenariat euro-méditerranéen : enjeux et perspectives pour les pays du Maghreb - In - une décennie des relations internationales 1990-2000 publication du C.D.R.A, Alger 2001.

- Azzouz KERDOUN - Mutations et changements dans les relatins internatinales de l'ordre bipolaire au nouvel ordre mondial - In - une décennie des elations internatinales 1990 - 2000 - publication C.D.R.A, Alger 2001.

- Mohamed MELBOUCI - Les perspectives d'intégration Maghrebines - In - décennie de relations internationales, publication du C.D.R.A, Alger 2001.

- CENEAP - Partenariat des économies Maghrébines contemporaines 1991.

Bichara Khader - Le partenariat euro-Méditerranéen après la Conférence de Barcelone - Les cahiers de confluences. L'harmattan, 1977.

- Messaoud Menti - L'avenir des relations union européenne pays du Maghreb - Le quotidien El Watan du 12 mars 1997.

- Abdelkader Sid Ahmed - Perspectives pour le partenariat euro-maghrébin - In panoramiques, politiques, cultures et sociétés - marier le Maghreb à l'union européenne. Edition. Eddit. panoramiques, corlet 1999 p. 90 à 96..

- Federia Bicchi - Bruxelles et le Maghreb - In panoramiques - Marier le Maghreb à l'union européenne ? corlet 1999 p. 200 à 2004.